من أجل الخروج من المأزق: لا بد من حل السلطة الفلسطينية (1 من 2):

القيادة بعد أوسلو انشغلت بإنشاء وكالات أمنية للكبت والقمع و«الخوات» بدلا من رفع المعاناة عن الشعب

إسرائيل تعزز مكاسبها الاستراتيجية.. وحلم الدولة يغيب ومجيء حماس رفض شعبي فلسطيني للفساد ومظاهره

د. فايز رشيد*

■ العدوان الإسرائيلي على سجن أريحا واختطاف سعدات ورفاقه، المعتقلين فيه منذ بضع سنوات باتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبإشراف أمريكي ـ بريطاني دائم على اعتقالهم، هو محاولة إسرائيلية لإذلال الشعب الفلسطيني، كما أن حرص القوات الإسرائيلية، التي اقتحمت السجن، على إجبار قسم من الشرطة وأفراد الأمن الفلسطيني على خلع ملابسهم، هو إمعان في محاولة الإذلال هذه. ما اقترفته اسرائيل هو قرصنة وجريمة حرب وفقاً للقوانين الدولية.

اختطاف سعدات ورفاقه، أعاد إلى الأذهان حصار الرئيس الراحل عرفات في المقاطعة، ومنعه من الخروج منها ثلاث سنوات، وذلك بالرغم من رمزيته. كما أعاد إلى الذاكرة اتفاق بيت لحم بين السلطة وإسرائيل، وبموجبه تم إبعاد ثلاثة عشر مناضلاً فلسطينياً إلى الدول الأوروبية. وقد وعد الرئيس عرفات في حينه بإعادتهم بعد مضي سنة. ورغم مرور أربع سنوات، فإنهم ما زالوا مبعدين، ولا أمل بعودتهم، وتم اعتبار قضيتهم طيّ النسيان! وأعاد إلى الأذهان اعتقال أعضاء من المجلس التشريعي الفلسطيني دون أي اعتبار لحصانتهم.

ما جرى في سجن أريحا، يأتي في سياق العدوان الصهيوني المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ ما قبل اتفاق أوسلو، وما بعد توقيعه في عام 1993، وبعد توقيع ملحقاته المختلفة في واشنطن والقاهرة وشرم الشيخ، وبعد التفاهمات الكثيرة، التي أطلقت عليها أسماء مختلفة، وبعد اجتماع العقبة بحضور كل من أبو مازن وشارون، وبعد كل الاتصالات الأمنية واللوجستية الأخرى بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، خلال وبعد المباحثات التي أجريت بين الطرفين تحت إشراف غربي، سواء تمثل في الولايات المتحدة، وآخرها مباحثات كامب ديفيد بين باراك وعرفات، بإشراف كلينتون عشية انتهاء ولايته الثانية، أو تلك برعاية اللجنة الرباعية، أو التي تمت بين الجانبين دون رعاية أحد.

ولكن، منذ عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين الذي وقع الاتفاقيات، مروراً بالمراحل التي تولى فيها منصب رئيس الحكومة في إسرائيل، كل من نتنياهو، وباراك، وبيريز، وصولاً إلى شارون، ومن بعد مرضه تسلّم بالوكالة إيهود أولمرت المرشح مع حزبه «كاديما» لنيل الأغلبية في الانتخابات السابعة عشرة للكنيست، والتي ستجري في الثامن والعشرين من آذار (مارس) الحالي، وكذلك إمكانية تشكيله للحكومة... كان يلاحظ أن اتجاهاً متصاعداً في العدوان الاسرائيلي على الفلسطينيين ظل يمارَس بالرغم من توقيع أوسلو، بل كانت تزداد وتائره بعد كل اتفاقية أو تفاهم يجري توقيعهما، وكذلك هو الحال بالنسبة للمرحلة الحالية. مجمل القول: إن الاغتيالات والاعتقالات وهدم البيوت، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار العزل العنصري، والحصارات المختلفة للمدن والقرى الفلسطينية، وتقطيع أوصالها لتصبح كانتونات منعزلة، وإقامة الحواجز فيما بينها، وكذلك ممارسة المذابح الحقيقية، واستعمال طائرات ال إف 51 و61 والطائرات المروحية الأباتشي في قصف المدن والمواقع الفلسطينية، وكذلك اغتيال المناضلين الفلسطينيين بمن فيهم القادة: الشيخ المقعد أحمد ياسين، أبو علي مصطفى وعبد العزيز الرنتيسي، وغيرهم من مختلف الفصائل الفلسطينية، ظلت إسرائيل تمارس الاعتقالات المبرمجة وصولاً إلى استباحة القوات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية في عام 2002، وإعلان شارون، بأن اتفاقيات أوسلو قد ماتت وجرى دفنها.

من جانبها، فإن إسرائيل وتنفيذاً لاتفاقيات أوسلو، وانسجاماً مع رؤيتها، تمنع السلطة الفلسطينية من ممارسة أية مظاهر سيادية مهما كانت صغيرة على أرضها، فحتى تنقل الرئيس والوزراء والمسؤولين الفلسطينيين في داخل الضفة الغربية، أو بينها وبين غزة، أو السفر إلى الخارج أو الحضور إلى المناطق الفلسطينية، أمر مرهون بالمزاج والرغبة الإسرائيلية في المنع أو السماح. والرسالة التي أرادت إسرائيل إيصالها من خلال عدوانها الأخير على أريحا، واختطافها لسعدات ورفاقه، حوت مضموناً، بأنها قادرة على أن تطال أي رأس فلسطيني في أي وقت تشاء، ورغم أي اتفاق موقع بينها وبين الفلسطينيين. أما الرسالة الأمريكية ـ البريطانية المشتركة، المتمثلة بانسحاب مراقبيهما من سجن أريحا قبل خمس دقائق من اجتياح القوات الإسرائيلية له، فمضمونها: أن الجانبين لن يكونا إلاّ في الصف الإسرائيلي، ووهمٌ كل من يعتقد بحيادية ممكنة لأيٍ منهما، وهما على استعداد لتنفيذ كل ما تطلبه إسرائيل، برغم ما يرتديانه من قناع يدّعي الحيادية.

إنشاء السلطة والصراع بين رؤيتين

من الطبيعي، وبعد كل ما تقدم، أن يُجري مطلق إنسان فلسطيني وعربي، وحتى المهتم من المراقبين، مراجعةً لما جرى، منذ أوسلو وحتى اللحظة (باستثناء السلطة التي لم تُجرِ أية مراجعات نقدية) من أجل محاولة موضوعية لاستقراء الصراع في جوانبه المختلفة، وطبيعة تطوره مستقبلاً، بهدف الخروج بنتائج على ضوء الأهداف التي يضعها نصب عينيه من يجري التمحيص وبالنسبة لاتفاقيات أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية، فقد رأى فيها الجانب الإسرائيلي إنهاءً للصراع من خلال سياسة استراتيجية إسرائيلية واضحة لآفاق التسوية المقبولة إسرائيلياً ومن مختلف الأطياف، وبأن السلطة لن تكون في أقصى حالاتها سوى ممارِسة للحكم الإداري الذاتي على القضايا الحياتية للسكان، دون امتلاك أية مظاهر سيادية، وبذلك يجري تخفيف العبء من مهمات قوات الاحتلال، المطالَبة أمام المجتمع الدولي بسد الاحتياجات الحياتية لمن تُخضعهم لاحتلالها. وقد رأت في التشكيلات الشرطية والأمنية للسلطة، مؤسسات مهمة من أجل حماية الأمن الإسرائيلي لمنع الفلسطينيين من ممارسة أية أشكال للمقاومة ضد إسرائيل، ولذلك حرصت في نصوص اتفاقيات أوسلو المعلنة والسرية على تمرير كافة البنود التي تصب في مجرى ما ترتئيه من مهمات لهذه السلطة، لأن فيها إحكاماً للقبضة الإسرائيلية على من دخلوا، ومن سيجري إدخالهم من الفلسطينيين إلى مناطق السلطة. بهذا الصدد أستذكر تصريحاً لرابين في الكنيست الإسرائيلي عام 1993، وعند مناقشته لاتفاقيات أوسلو أنه قال: «بإدخالهم سنتمكن من إحكام قبضتنا عليهم وعلى قرارهم»، وأذكر تصريحاً لرئيس الأركان وقتها أنه قال «إذا اختلفنا على تطبيق أي بند من بنود الاتفاقية مع الفلسطينيين فسنفرض إرادتنا لأننا الأقوى».

أما الرؤية الفلسطينية لاتفاقيات أوسلو (وفي أحسن حالاتها تفاؤلاً) فقد اعتقدت بأنها (وباختصار) تشكل محطة على طريق إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، بعد انسحاب إسرائيل من كافة المناطق المحتلة في عام 1967.

خطيئة من وقّعوا اتفاقيات أوسلو، إضافة إلى الإقدام على المساس بثوابت تاريخية، وهي الحقوق الوطنية الفلسطينية ضمن الرؤية الاستراتيجية، أنهم لم يدققوا في نصوص بنودها، وقدموا كثيراً من التنازلات المجانية، التي تقف عقبة كأداء في وجه إقامة الدولة الفلسطينية، حتى ضمن إطار البرنامج المرحلي، الذي شكل إجماعاً وطنياً في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، وتم إقراره في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة 1974، والذي شكّل خلفية لوثيقة الاستقلال الوطني، التي تم إعلانها في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام 1988.

اتفاقيات أوسلو، فسرها الإسرائيليون كما شاؤوا، وجنوا مكاسب كبيرة منها، سواء في ما هو معلن من بنودها، أو في الملحقات السرية التابعة لها. أيضاً فإنها علّقت كل القضايا المصيرية مثل عودة اللاجئين، والسيادة والمستوطنات والقدس، وحدود الدولة إلى ما أسمته مفاوضات الوضع النهائي، في ظل وضوح إسرائيلي مسبق يشكل ثوابت استراتيجية من تلك القضايا، بالمقابل امتلك الجانب الفلسطيني الرسمي الاستعداد للعبث حتى بالثوابت الفلسطينية للهدف المرحلي، كما عبرت عنه التغييرات التي أقرتها اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني في دورة غزة عام 1996 بالتخلي عن بنود أساسية في الميثاق الوطني الفلسطيني، والتخلّي عن هذا الميثاق نهائياً في عام 1998 بحضور كلينتون. وخطيئة اتفاقيات أوسلو أيضاً، أنها وبدلاً من اعتماد قرارات الأمم المتحدة كأحد الأسانيد التي تضفي نمطاً من الشرعية على الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعلى النضال الوطني الفلسطيني بسماته الأساسية وأبرزها مقاومته المشروعة بما فيها الكفاح المسلح، اعتمدت مرجعية جديدة وهي اتفاقيات أوسلو، التي دعت في أحد بنودها إلى وقف هذا الكفاح.

مكاسب إسرائيلية وخسائر فلسطينية

إضافة إلى المكاسب الإسرائيلية، التي حققتها أوسلو لها، والتي وردت في سياق ما سبق ذكره، فإن هذه الاتفاقيات تركت انطباعاً لدى المجتمع الدولي بأن الصراع بين الجانبين وفي جوهره، قد جرى إيجاد حل له، وأن القضايا الباقية ستجد طريقها للحل في المفاوضات بين الجانبين، والتي تتم في العادة برعاية دولية، وبالتالي حرصت الولايات المتحدة على تقديم مبادرات كثيرة للمساهمة في تجاوز العقبات التي تَحُول دون تطبيق بنود اتفاقيات أوسلو، والعمل على حل («النزاع» كما سمّوه) حلاً نهائياً وأخيراً من خلال (خارطة الطريق) التي وضعت إسرائيل أربعة عشر تحفظاً عليها، بالرغم من مضامينها التي تقترب كثيراً من الرؤية الإسرائيلية، وتعجل من بنود هذه الخطة نسخة مكررة عن الثوابت الإسرائيلية.

في البعد العربي، فقد استطاعت إسرائيل تحقيق بعض المكاسب، فبالإضافة إلى الانسلاخ الفلسطيني الكامل (بتوقيع اتفاقيات أوسلو) عن مباحثات واشنطن بين وفود بعض الدول العربية وإسرائيل على إثر مؤتمر مدريد، والتي حققت نوعاً من الترابط فيما يعرف بشمولية الحل بين كافة الحقوق العربية وبضمنها الفلسطينية، فإن هذه الاتفاقيات قد أوجدت ذريعة لبعض الدول العربية لتوقيع اتفاقيات ومعاهدات سلام مع الجانب الإسرائيلي (معاهدة وادي عربة) ولفتح مكاتب تمثيلية إسرائيلية (تجارية وغيرها) في دول عربية أخرى (خليجية ومغاربية) وعلى قاعدة (لن نكون ملكيين أكثر من الملك)، وأسست لمبادرة (السلام) العربية التي أقرتها قمة بيروت، وفيها إعلان عن الاستعداد العربي الكامل للاعتراف إليها من قبل إسرائيل، كون قطاعها ذا كثافة سكانية كبيرة، وهو ما يتنافى مع المخططات الاستراتيجية للعدو، الذي يسعى إلى إنشاء دولة يهودية نقية بالتخلص من أكبر عدد ممكن من العرب (حتى في داخل الخط الأخضر) لتعديل الميزان الديموغرافي بينهم وبين اليهود، ولذلك بحث مبكراً عن شكل يتخلص فيه من إشكالات القطاع مع ضمان السيطرة عليه: على بحره وأجوائه، ولذلك ورغم رفض الليكود بزعامة شارون، لاتفاقيات أوسلو، فإنه سعى في السنتين الأخيرتين من رئاسته للحكومة إلى تنفيذ خطته للفصل مع القطاع، والتي نُفذت على أرض الواقع في عام 2005، بالرغم من المعارضة الشديدة في الداخل الإسرائيلي. ما ساعد على إجبار إسرائيل على تنفيذ هذه الخطة هو عمليات المقاومة المسلحة للشعب الفلسطيني، والتي ازدادت وتائرها في مرحلة ما قبل تنفيذ خطة الفصل.

إضافة إلى السيطرة الإسرائيلية على مظاهر السيادة في القطاع، ومنها إشرافها على المعابر نتيجة لاتفاقيتها مع السلطة فيما عرف باتفاقية المعابر، فإنها أبقت القطاع تحت طائلة القصف والتجويع بإغلاقها، مثل الذي مارسته بعد عدوانها على أريحا، إذ قامت بمنع دخول أية مواد غذائية لجماهيرنا في القطاع بهدف التجويع بالمعنى الفعلي. وبالرغم من زوال تواجد القوات العسكرية الاسرائيلية من بعض المناطق من حوله، إلاّ أنها سريعاً ما تعود إليها متى أرادته. وبالرغم من فكفكة بعض المستوطنات ذات الكثافة السكانية الصغيرة من أراضيه، والتي لا تحمل أية مزايا استراتيجية، إلاّ أن القطاع فعلياً هو تحت السيطرة الإسرائيلية، أي أنه ما زال محتلاً، وهذا باعتراف الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة.

خطة الفصل في غزة، مرشحة للتطبيق من جانب واحد على أراضي الضفة الغربية، فقد صرّح إيهود أولمرت وفي حالة فوز حزبه في الانتخابات، بأنه سيطبق هذه الخطة، دون التفاوض مع الفلسطينيين، ولكن في ظل الثوابت الإسرائيلية المعروفة: لا لحق العودة، لا للانسحاب من القدس الشرقية، والتي ستبقى جزءاً من العاصمة الأبدية والموحدة لإسرائيل، لا للعودة إلى حدود ما قبل حرب 1967، ضم خمس مناطق من الضفة وتحوي خمسة تجمعات استيطانية (مدناً) كبيرة إلى إسرائيل نهائياً، التواجد العسكري الإسرائيلي والسيطرة على غور الأردن، حرمان الفلسطينيين من ممارسة أية مظاهر سيادية على أراضيهم، بمعنى أن حكماً ذاتياً سيمارس في الضفة الغربية على شاكلة ما هو يمارَس في غزة. وهو أولاً وأخيراً حكم ذاتي ليس إلاّ، كان بيغال آلون قد اقترحه في عام 1963، أي قبل احتلال إسرائيل للمناطق الفلسطينية وللجولان ولصحراء سيناء في عام 1967.

الانتخابات التشريعية الأخيرة نقطة تحول في الواقع الفلسطيني تقتضي القيام بحل السلطة

تصويت الجماهير الفلسطينية بالشكل الذي تم فيه، هو في المحصلة النهائية تصويت مع خيار المقاومة، الذي حرصت حماس على إبرازه في برنامجها الانتخابي، ولذلك حصدت أصواتاً كثيرة، وفازت بما يقارب ثلثي مقاعد المجلس التشريعي. وهو من جهة ثانية رفض مطلق من قبل شعبنا لما تمارسه السلطة من سياسات داخلية وخارجية وفي مختلف المناحي. إنّ التصويت هو استفتاء حقيقي لاستعداد الشعب الفلسطيني للمضي قدماً بمقاومته وتضحياته حتى نيل حقوقه الوطنية كاملة غير منقوصة، الحقيقية وليست المزيفة. وهو أيضاً رفض للأشكال ولجوهر كل المفاوضات التي قامت بها السلطة مع إسرائيل، وهو رفض (في مضمونه) لاتفاقيات أوسلو، وما نتج عنها من شكل هزيل لسلطة، لا تملك من أمرها شيئاً، ولا تستطيع الدفاع عن نفسها، ولا عن أبناء شعبها. لا تلاحق العملاء، وتعتقل المناضلين، مثلما استدرجت أجهزتها الأمنية أحمد سعدات من أجل اعتقاله قبل أربع سنوات (بدعوى حمايته)، ولم تطلق سراحه ورفاقه، بالرغم من قرار لمحكمة العدل العليا الفلسطينية يقضي بذلك، ورغم تلقي رئيسها إشعاراً من البريطانيين والأمريكيين بقرب سحب مراقبيهم، أي قبل أسبوع من هجوم القوات الإسرائيلية على أريحا والسجن، إلاّ أنه لم يفعل شيئاً، سواء القيام بإطلاق سراحهم، أو تشديد الحراسة عليهم من أجل حمايتهم (وتبين لدى استجواب الملجس التشريعي لوزير الداخلية، بأنه لا يعرف شيئاً لا عن الاتفاق الذي تم من الأساس، ولا عن الإشعار البريطاني ـ الأمريكي)، ولو عرفت جماهيرنا من قبل بإمكانية قيام إسرائيل بمهاجمة السجن، لزحفت قطاعات منها وطوقت السجن، من أجل حمايتهم، تماماً مثلما فعلت عند حصار الرئيس عرفات في المقاطعة، والذي مات مسموماً، دون أن تقوم السلطة بتشكيل لجنة تحقيق في ظروف موته.

التصويت هو رفض شعبي فلسطيني للفساد ومظاهره، وللمحسوبيات، وللإثراء غير المشروع، ولكافة السلبيات الكثيرة الأخرى التي تنخر جسد هذه السلطة.

كل ذلك يجري في أجواء تحرص فيها إسرائيل على خلق وقائع جديدة على الأرض، فبالمعنى الفعلي، لم يبق من أراضي الضفة الغربية سوى 40 % منها فقط للفلسطينيين، وهي تعزز ثوابتها الاستراتيجية للحل، وتقوم باستباحة المناطق الفلسطينية متى تشاء، تحت سمع وبصر أجهزتها المتعددة (التي تمارس سلطتها على الفلسطينيين)، في أجواء من فوضى شاملة تجتاح القطاع.

كما أن اسرائيل تقوم باغتيال من تشاء من الفلسطينيين، وكذلك هي عمليات الاعتقال، التي تمارسها يومياً، إذ يبلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين ما يقارب العشرة آلاف في السجون الإسرائيلية، رغم أن بنداً من اتفاقيات أوسلو يقضي بإطلاق سراحهم، بمعنى أن إسرائيل تمارس ما تشاء بالرغم من اتفاقياتها مع السلطة، وحتى مع وجود قوى دولية كطرف في إبرام هذه الاتفاقيات (كما حدث في سجن أريحا).

معنى القول: إن كافة الموبقات تمارسها إسرائيل في ظل وجود السلطة، لذلك من الطبيعي أن يتم طرح الأسئلة: ما الذي تفعله هذه السلطة لشعبها بعد أن تحولت إلى عبءٍ حقيقي على كاهله؟ ولماذا لا تقوم بحل نفسها؟ وما هُو البديل؟.

---

* كاتب وباحث فلسطيني يقيم في الاردن.

المجلس التشريعي الفلسطيني اثناء التصويت على حكومة حماس

زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين احمد سعدات بعد اجتياح الجيش الاسرائيلي لسجن اريحا

إن كافة الموبقات تمارسها إسرائيل في ظل وجود السلطة، لذلك من الطبيعي أن يتم طرح الأسئلة: ما الذي تفعله هذه السلطة لشعبها بعد أن تحولت إلى عبءٍ حقيقي على كاهله؟ ولماذا لا تقوم بحل نفسها؟ وما هو البديل؟